



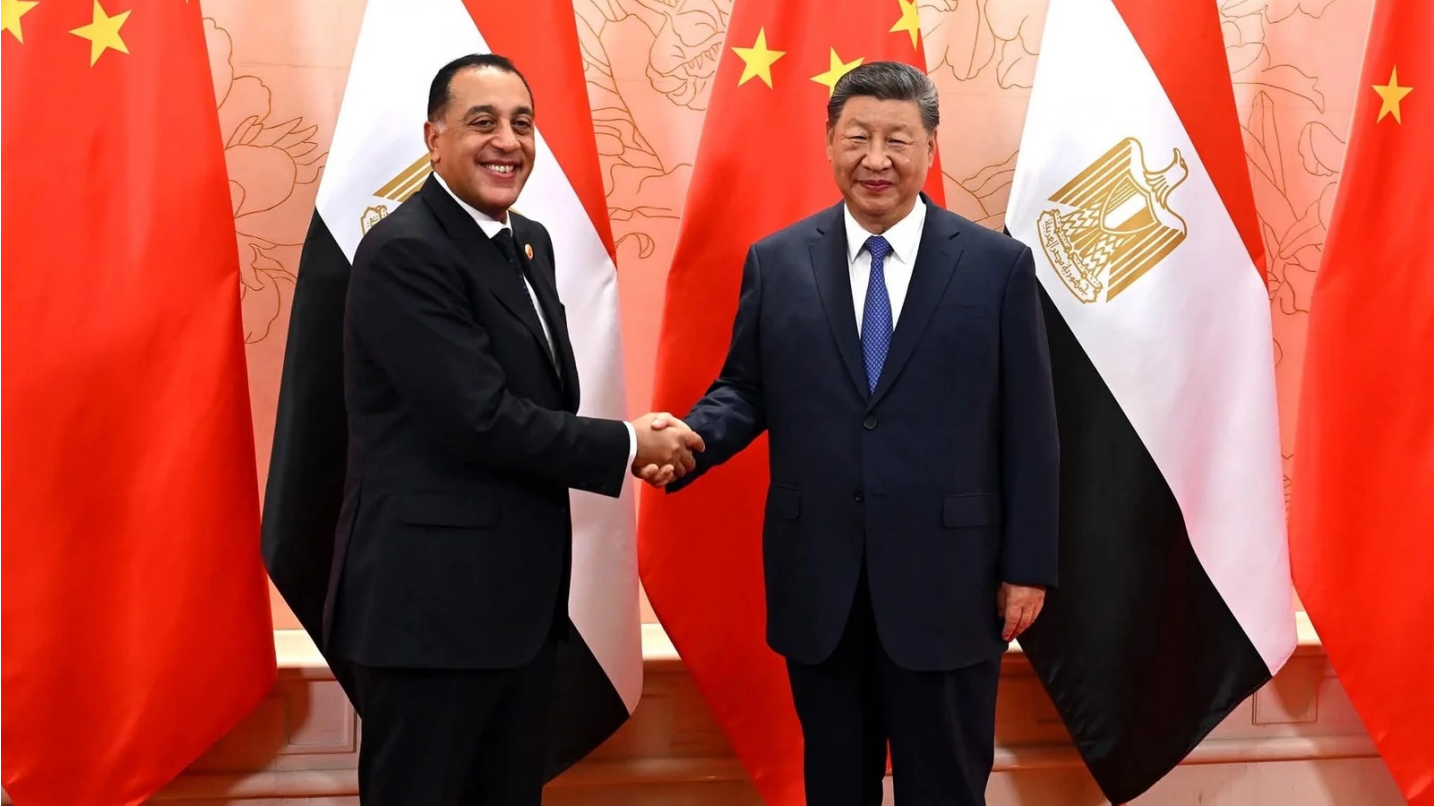
مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

المشاركة المصرية في قمة شنغهاي 2025

الأهمية والقضايا والمكاسب المصرية



سبتمبر
2025

تقرير | صادر عن مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن

رئيس مجلس الشيوخ
ورئيس الحزب
المستشار / عبدالوهاب عبدالرازق

نائب رئيس الحزب
والأمين العام
النائب / أحمد عبدالجواد

الأمين العام المساعد
ورئيس مجلس أمناء المركز
النائب / محمد الجارحي



مقدمة

انعقدت القمة الخامسة والعشرون لمنظمة شنغهاي للتعاون في تيانجين خلال الفترة (31 أغسطس-1 سبتمبر 2025) بمشاركة قادة أكثر من 20 دولة ورؤساء 10 منظمات دولية، في حدث بارز منذ تأسيس المنظمة عام 2001، ويتزامن مع الاستعدادات للعرض العسكري في بكين بمناسبة 80 عاماً على نهاية الحرب العالمية الثانية، ما يعكس مكانة الصين ودورها العالمي.

وتكتسب القمة أهميتها في ظل تصاعد التوترات السياسية والاقتصادية والأمنية عالمياً، مع محاولات صينية روسية لطرح بدائل متعددة الأطراف للنموذج الغربي الأحادي. وتمثل مشاركة مصر فرصة لتعزيز تنويع التحالفات والشراكات الإستراتيجية، ومنحها هامشاً أوسع لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية واستغلال الفرص الناشئة عن إعادة تشكيل خرائط القوة.

ويتناول هذا التقرير التعريف بمنظمة شنغهاي للتعاون ونشأتها وعضويتها وأهدافها، مروراً بأجندة القمة الحالية، وصولاً إلى نتائج وآفاق التعاون المصري في إطار المنظمة.



أولاً: منظمة شنغهاي للتعاون (الماهية والأهداف):

تأسست منظمة شنغهاي للتعاون عام 2001 بمبادرة من الصين وروسيا وأربع دول من آسيا الوسطى، وتوسعت لاحقاً لتشمل الهند وباكستان وإيران وبيلاروسيا، إضافةً إلى دول مراقب وشركاء حوار، ليصل العدد الإجمالي إلى نحو 26 دولة.

وتجمع المنظمة بين البُعدين الأمني والاقتصادي، بدءاً من مكافحة الإرهاب وحماية الاستقرار الإقليمي، وصولاً إلى التعاون الاقتصادي والعسكري، مستندةً إلى "روح شنغهاي" المبنية على الثقة المتبادلة والمنفعة المشتركة واحترام السيادة الوطنية، ما يجعلها بديلاً جذاباً للنماذج الغربية التقليدية في إدارة العلاقات الدولية.

وتمثل مبادئ منظمة شنغهاي امتداداً لمخرجات مؤتمر باندونج 1955 وحركة عدم الانحياز، بمشاركة الزعيم المصري جمال عبد الناصر، والزعيم الهندي جواهر لال نهرو، ورئيس مجلس الدولة الصيني تشو إن لاي، حيث ركزت الحركة على احترام السيادة، حق تقرير المصير، ورفض الهيمنة، مع تعزيز التعاون بين دول الجنوب. وتعمل المنظمة اليوم كإطار متعدد الأطراف يعزز التعددية القطبية ويوفر منصة للدول الأعضاء لموازنة النفوذ الغربي عبر بناء شراكات إستراتيجية بديلة وأكثر استقلالية.

وعلى المستوى المؤسسي، تضم منظمة شنغهاي للتعاون عشر دول أعضاء و16 دولة بصفة مراقب أو شريك، بما يعادل نحو نصف سكان العالم وقرابة ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي (23.5%)، وهو ما يجعلها أحد أكبر التكتلات الدولية حجماً وتأثيراً، فضلاً عن تقديمها نفسها كقوة موازنة لحلف شمال الأطلسي (الناتو). ومع ذلك، تظل التناقضات الداخلية حاضرة، خاصةً فيما يتعلق بالمنافسة الصينية - الهندية على النفوذ في جنوب آسيا، والتي سبق أن بلغت حد المواجهة العسكرية المباشرة عام 2020، قبل أن يدفع الضغط الأمريكي وسياسة الرسوم الجمركية إلى تنشيط مسار التقارب الحذر بين البلدين داخل إطار المنظمة.

وقد انعقدت القمة الخامسة والعشرون لمنظمة شنغهاي للتعاون 2025 في تيانجين في ظل تحولات جيوسياسية معقدة مثل الحرب في أوكرانيا والتوترات التجارية مع الولايات المتحدة والملف النووي الإيراني، ما شكل اختباراً لقدرة المنظمة على تبني رؤية موحدة. وهدفت القمة إلى اعتماد خطة إستراتيجية لعشر سنوات تركز على الأمن الجماعي والتعاون الاقتصادي وترسيخ التعددية القطبية، مع لقاءات ثنائية وشراكات، فيما استثمر الرئيس الصيني شي جين بينغ القمة؛ لتعزيز نفوذ بلاده ودور المنظمة كإطار بديل للنظام العالمي متعدد الأقطاب، خصوصاً في مجالات الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي.

ثانيًا: القضايا المطروحة على أجندة قمة شنغهاي 2025:

■ التعاون الاقتصادي:

شكل التعاون الاقتصادي المحور الأساسي لأجندة القمة الخامسة والعشرين؛ حيث حرصت الصين على إبراز دورها القيادي في صياغة رؤية مشتركة للتنمية بين الدول الأعضاء. فقد أعلن الرئيس شي جين بينغ عن حزمة من المبادرات الاقتصادية، شملت تقديم منح بقيمة 2 مليار يوان هذا العام، إلى جانب تخصيص 10 مليارات يوان إضافية كقروض عبر اتحاد مصرفي مشترك خلال السنوات الثلاث المقبلة. كما طرح خطة لتنفيذ مائة مشروع "صغير وجميل" في الدول الأعضاء، وتوسيع فرص التعليم من خلال مضاعفة عدد المنح الدراسية وإطلاق برنامج دكتوراه خاص بالمنظمة. هذه الخطوات جاءت مترافقة مع تأكيد الرئيس "شي" على أن حجم التجارة بين الصين ودول المنظمة تجاوز 2.3 تريليون دولار، في مؤشر على تنامي الاعتماد المتبادل بين اقتصادات الأعضاء.

ومن جانبه، ثمن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هذا التوجه باعتباره يعكس "التعددية الحقيقية"، خاصة مع تزايد استخدام العملات الوطنية في التسويات التجارية بين الدول الأعضاء، بما يشكل أساساً لإرساء نظام اقتصادي أكثر استقراراً في أوراسيا بعيداً عن هيمنة الدولار. وفي السياق ذاته، دعا الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان إلى تبني تدابير عملية لتعزيز التعاون الاقتصادي، مقترحاً مبادرة متخصصة لتوسيع نطاق استخدام العملات الوطنية، وتطوير بنية تحتية رقمية مشتركة، وإنشاء صندوق متعدد الأطراف لمبادلة العملات، بما يخفف من آثار العقوبات الاقتصادية المفروضة على بعض الدول الأعضاء.

■ التواصل السياسي:

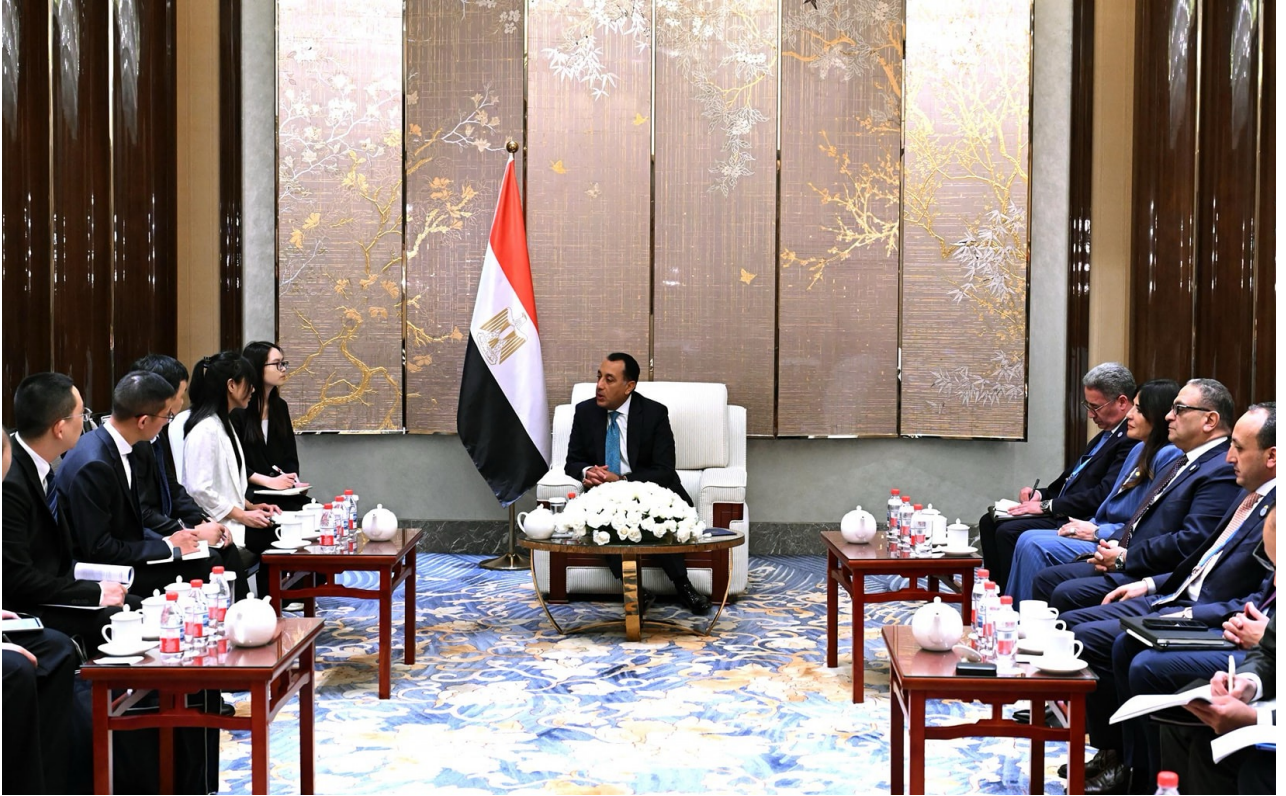
على الصعيد السياسي، وفّرت القمة فرصة لإعادة إحياء قنوات التواصل بين الصين والهند بعد سنوات من الجمود على خلفية المناوشات الحدودية في وادي غالوان عام 2020. فقد التقى الرئيس شي برئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي في زيارة تعد الأولى للأخير إلى الصين منذ سبع سنوات. اللقاء حمل دلالات إستراتيجية في ظل الضغوط الاقتصادية التي تواجهها الهند نتيجة الرسوم الجمركية الأمريكية على صادراتها، والتي دفعتها إلى البحث عن تقارب براجماتي مع بكين. وأكد شي خلال اللقاء أن "الصين والهند ينبغي أن تكونا شريكتين لا خصمين"، فيما تحدث مودي عن "أجواء من السلام والاستقرار"، معلناً استئناف الرحلات الجوية بين البلدين بعد توقف دام خمس سنوات. هذه المصالحة المحتملة بين أكبر دولتين سكاناً واقتصاداً في العالم تعكس إدراكاً متبادلاً لأهمية تجاوز الخلافات الثنائية؛ من أجل تعزيز دور المنظمة كقطب رئيس في النظام الدولي الجديد.

وعلى هامش القمة، أُعلن عن لقاءات ثنائية مهمة شملت مباحثات روسية - تركية حول أوكرانيا، ومفاوضات روسية- إيرانية بشأن الملف النووي، فضلاً عن اتصالات هندية-أوكرانية تمحورت حول الدعوة إلى وقف إطلاق النار. كما كشفت القمة عن تقاطعات جديدة في التحالفات، إذ تستعد بكين لاحتضان عرض عسكري ضخم بمشاركة قادة الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية، في مشهد يُعد الأول من نوعه، ويؤشر على اصطاف رمزي قوي يهدف إلى تأكيد مركزية الصين في أي ترتيبات أمنية أو تحالفات مستقبلية خارج الإطار الغربي.

■ المقاربات الأمنية:

احتل البُعد الأمني موقعاً محورياً في أعمال القمة الخامسة والعشرين لمنظمة شنغهاي للتعاون، في ظل التصعيد العسكري وتنامي بؤر التوتر على الساحة الدولية. فقد دعا الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى تجاوز ما وصفه بـ "عقلية الحرب الباردة"، مؤكداً ضرورة توسيع فرص التعاون وتعظيم الاستفادة من إمكانيات الدول الأعضاء من أجل الوفاء بمسؤولياتها تجاه السلام والتنمية الإقليمية. وفي السياق ذاته، اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن تفاهات "قمة ألاسكا" مع نظيره الأمريكي فتحت نافذة محتملة لتسوية الأزمة الأوكرانية، مشيراً إلى أن جذور هذه الأزمة تعود إلى محاولات الغرب ضم كييف إلى حلف الناتو، وليس إلى ما تصفه بعض الدول بـ "الغزو الروسي". وأكد بوتين أن النظام الأمني الذي تطرحه منظمة شنغهاي، على خلاف "النماذج الأوروبية الأطلسية"، يقوم على التوازن ومراعاة مصالح جميع الأطراف، دون السماح لأي دولة بضمان أمنها على حساب الآخرين.

كما برزت خلال القمة رؤى أمنية متعددة، أبرزها الطرح الإيراني الذي وصف المنظمة بأنها "ركيزة أساسية للتعددية القطبية في النظام العالمي الناشئ"، داعياً إلى تبني نموذج بديل للأطر الأمنية الغربية. وفي الوقت ذاته، تواصل الصين وروسيا تعزيز شراكتهما الإستراتيجية، في ظل ازدياد اعتماد موسكو على السوق الصينية لتصدير الطاقة واستيراد السلع بعد انسحاب الشركات الغربية، الأمر الذي يعمق الروابط الاقتصادية والسياسية بين القوتين. ويعكس هذا التقارب التقاء مصالح البلدين في مواجهة الهيمنة الغربية، إذ تمثل روسيا مصدراً رئيساً للمواد الخام، فيما تعد الصين قوة صناعية وتقنية كبرى.



ثالثاً: نتائج ومخرجات قمة شنغهاي 2025:

■ على المستوى الاقتصادي:

أكد البيان الختامي لقمة منظمة شنغهاي للتعاون على دعم النظام التجاري متعدد الأطراف وإصلاح الهيكل المالي الدولي لتعزيز تمثيل الدول النامية وصوتها داخل المؤسسات المالية العالمية. وفي خطوة إستراتيجية، اتخذت الدول الأعضاء قراراً بإنشاء بنك تنمية جديد للدول النامية، وأطلقت مبادرة لتطوير اتفاقية تيسير التجارة بين الأعضاء، مع تعزيز استخدام العملات الوطنية في التسويات المالية والتجارية، ما يتيح لمصر فرصاً لتوسيع تجارتها وتقليل الاعتماد على الدولار.

كما ركّز البيان على التعاون في الطاقة وتغير المناخ والطاقة المستدامة، بما يشمل عقد اجتماع رفيع المستوى بين منظمة شنغهاي والجامعة العربية، ويتيح هذا البُعد لمصر، بصفتها شريك حوار، الاستفادة من تمويل تنموي بديل وتعزيز شراكات مستدامة مع الدول الأعضاء، بما يعزز موقعها كبوابة تجارية وإستراتيجية في آسيا وأفريقيا.

■ على المستوى السياسي:

أكد البيان الختامي ضرورة وقف الحرب في غزة وحماية المدنيين، مع الدعوة إلى استئناف عملية سياسية تحقق حل الدولتين. وشدّدت الدول الأعضاء على التوصل إلى وقف شامل ودائم لإطلاق النار وضمان وصول المساعدات الإنسانية، بما يتوافق مع الموقف المصري ويفتح المجال لتعزيز شراكات القاهرة مع أعضاء المنظمة، خاصة الصين وروسيا.

كما تناول البيان الملف النووي الإيراني؛ حيث أعلنت الدول الأعضاء معارضتها لإعادة فرض عقوبات مجلس الأمن الدولي على إيران وفق مبادرة "الترويكا الأوروبية"، مؤكدةً الالتزام بالاتفاق النووي لعام 2015 واعتبار العقوبات عائقاً أمام العودة إلى المسار الدبلوماسي.

■ على مستوى الحوكمة العالمية:

طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ مبادرته المعروفة باسم خطة الحوكمة العالمية ((GGI بهدف تعزيز العدل والشمول في النظام العالمي، بما يشمل تعزيز التعاون بين الدول في إطار ما وصفه بـ "مجتمع ذو مستقبل مشترك للبشرية". ودعا شي إلى بناء نظام عالمي جديد يلبي مصالح "الجنوب العالمي" ويحدّ من ما أسماه "هيمنة القوة" الغربية، مؤكّداً الدفع باتجاه التعددية الحقيقية.

كما ركّزت القمة على الأبعاد الاقتصادية وحوكمة النظام العالمي، مع إبراز توجه المنظمة نحو دعم "الجنوب العالمي" وتعزيز الحوكمة متعددة الأقطاب، بدلاً من الانخراط في نزاعات جيوسياسية معلنة. وحتى المبادرات الاقتصادية، مثل إنشاء بنك التنمية الجديد وتيسير التجارة بين الدول الأعضاء، جاءت ضمن سياق الحوكمة العالمية، في محاولة لإعادة صياغة النظام المالي والتجاري الدولي، بما يعكس مصالح الدول النامية ويقلل من الهيمنة الغربية.

رابعًا: المكاسب والفرص المصرية من المشاركة في قمة شنغهاي 2025:

منذ انضمامها كأول دولة أفريقية بصفتها "شريك حوار" في منظمة شنغهاي للتعاون عام 2022، عملت مصر على توسيع حضورها في الفضاء الآسيوي - الأوراسي عبر المشاركة في ملفات الأمن والاقتصاد والتجارة والثقافة، مع تنويع شراكاتها خارج الإطار الغربي والانفتاح على قوى صاعدة مثل الصين وروسيا والهند. كما توفر المنظمة فرصاً للتكامل الاقتصادي والثقافي من خلال مشروعات الحزام والطريق، توسيع قنوات التجارة والاستثمار بمحور قناة السويس، وتعزيز الحوار الحضاري، بما يعكس رؤية مصر لتعزيز التعددية والتعاون الدولي ومواجهة التحديات العالمية، وفق ما جاءت به كلمة رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي. وتتمثل أبرز المكاسب والفرص المصرية من المشاركة في قمة شنغهاي 2025 فيما يلي:

▪ تعزيز مبادئ عدم الانحياز:

تستند جاذبية منظمة شنغهاي للتعاون بالنسبة لمصر إلى مبادئ "روح شنغهاي"، التي تتقاطع مع الأسس التاريخية للسياسة الخارجية المصرية الممتدة منذ مؤتمر باندونج عام 1955، الذي أرسى قواعد حركة عدم الانحياز بمشاركة مصر والصين والهند، مؤكداً على احترام السيادة الوطنية، ورفض الهيمنة، ودعم التعاون بين دول الجنوب. وفي هذا السياق، تجد القاهرة في المنظمة آفاقاً تتسق مع أولوياتها القائمة على تنويع التحالفات وتعزيز استقلالية القرار الوطني.

وتبرز مشاركة مصر في قمة شنغهاي الخامسة والعشرين كخطوة إستراتيجية لترسيخ حضورها الدولي، خصوصاً في قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب؛ حيث يتقاطع جدول أعمال المنظمة مع المقاربة الأمنية المصرية، بما يتيح تبادل الخبرات والمعلومات. كما تسعى القاهرة إلى توظيف عضويتها لإبراز مكانتها كدولة محورية في الشرق الأوسط وأفريقيا، مع التأكيد على ثوابتها تجاه القضية الفلسطينية ودعم حل الدولتين على حدود 1967. وبهذا، تتحول المنظمة إلى منصة داعمة لمواقف مصر الإقليمية، وإلى إطار يوفر بديلاً عملياً عن التحالفات التقليدية في ظل التحولات المتسارعة في النظام الدولي.

▪ تنوع الشراكات الدولية:

يمثل تنويع الشراكات الدولية ركيزة أساسية للسياسة الخارجية المصرية، وتوفر قمة منظمة شنغهاي للتعاون إطاراً إستراتيجياً لتحقيق هذا الهدف. ويتيح الموقع الجغرافي لمصر، كبوابة أفريقيا إلى آسيا ونقطة ارتكاز في مبادرة "الحزام والطريق" من دورها كمركز للتواصل التجاري والاستثماري والتكنولوجي بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، مع دعم طموحات القاهرة في المساهمة في صياغة نظام دولي أكثر عدالة وتعددية.

وفي هذا الإطار، تعمل مصر على استثمار عضويتها في منظمة شنغهاي للتعاون كرافعة اقتصادية وسياسية، مستندة إلى شراكتها الوثيقة مع الصين التي بلغ حجم التبادل التجاري معها أكثر من 17 مليار دولار عام 2024، فضلاً عن علاقاتها المتنامية مع قوى صاعدة مثل روسيا والهند. وتأتي هذه الجهود في سياق اتساع نطاق المنظمة، التي أصبحت أكبر تكتل إقليمي في العالم بحجم تجارة سنوي يناهز 8 تريليونات دولار، وناتج محلي إجمالي يصل إلى 25 تريليون دولار. وتشمل المكاسب المحتملة لمصر تنويع الأسواق، جذب الاستثمارات إلى قناة السويس والمناطق الصناعية، وتعزيز التعاون التكنولوجي في الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى توسيع مجالات السياحة والتبادل الثقافي. كما يدعم التركيز على التحول الرقمي والأمن السيبراني والطاقة النظيفة تكامل أولويات مصر مع أهداف منظمة شنغهاي للتعاون ورؤية مصر 2030.



الخلاصة

تُعد منظمة شنغهاي للتعاون عند مفترق طرق في عقدها الثالث، بعد أن تحولت من إطار إقليمي إلى منصة دولية تسعى لإعادة صياغة معادلات التوازن في عالم يشهد انقسامات جيوسياسية واقتصادية متسارعة، مستفيدة من ثقل أعضائها ومبادئها المؤسسية التي تمنحها جاذبية وشرعية متزايدة. وتبرز قمة شنغهاي الحالية كمحطة فارقة، تؤكد دور المنظمة كفاعل رئيس في رسم ملامح النظام الدولي القادم القائم على التعددية والعدالة والتعاون، مع التركيز على تبادل المنافع بدلاً من سياسات الهيمنة، مما يجعلها مرشحة لتكون بديلاً جيوسياسياً للتوازن الدولي الجديد في ظل إعادة تشكيل خريطة القوة العالمية.

”





مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن



WWW.MOSTAQBALWATAN.COM



CONTACT@MOWPS.MOSTAQBALWATAN.COM



+202 5656375



010 9111 6979

📍 فيلا 47 ش التسعين الجنوبي

التجمع الخامس

ميدان 30 يونيو